

وُشْر

أخبـار مصر





25.0% الأزمة السودانية

25.0% جنوب السودان

25.0% مساعدات إنسانية مصرية

25.0% السياحة المصرية



محافظ شمال سيناء يكشف سبب الإنشاءات المصرية قرب الحدود مع غزة

(تصريحات . الجزيرة مباشر)

قال اللواء محمد عبد الفضيل شوشة، محافظ شمال سيناء، السبت، إن مصر تقوم بإنشاء "منطقة لوجستية" في رفح المصرية، على الحدود مع قطاع غزة، لاستقبال مساعدات إغاثية لسكان القطاع.

وأوضح شوشة، في بيان أصدرته محافظة شمال سيناء، أن "القوات المسلحة تقوم بإقامة منطقة لوجستية لاستقبال المساعدات لصالح غزة، وذلك لتخفيف الأعباء عن السائقين والتكدسات الموجودة بالعريش وعلى الطرق، إلى جانب تسهيل عمل الهلال الأحمر المصري".

وأضاف أن "المنطقة التي تجري إقامتها في رفح تضم أماكن لانتظار الشاحنات، ومخازن مؤتمتة ومكاتب إدارية، وأماكن مبيت للسائقين مع تزويدها بوسائل المعيشة والكهرباء".

وأشار شوشة إلى أن "المساعدات الخاصة بقطاع غزة تصل إلى المحافظة عن طريق البر والبحر والجو، وتصل إلى محافظة شمال سيناء عبر الشاحنات بالطريق البري، إلى جانب وصول السفن عن طريق ميناء العريش، مع وصول الطائرات عبر مطار العريش الدولي".

يذكر أن هذا أول تصريح من مسؤول مصري بشأن المنطقة المتاخمة للحدود، التي أثارت وسائل إعلام دولية أبناء بشأن طبيعة الإنشاءات فيها رفضتها القاهرة.

ونفى ضياء رشوان، رئيس هيئة الاستعلامات المصرية الرسمية، أبناء متداولة بشأن إعداد مصر منطقة لإيواء الفلسطينيين، مشددا على رفض مصر ذلك، وعدم مشاركتها في جريمة التهجير.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية قد نشرت الخميس الماضي، نقلا عن ما قالت إنهم مسؤولون مصريون دون تسميتهم، أن القاهرة تبني منطقة عازلة على مساحة 20 كيلومترا مربعا، قرب حدودها مع قطاع غزة، يمكنها استيعاب أكثر من 100 ألف شخص، ومحاطة بجدران خرسانية.

"أعمال صيانة على الحدود"

وفي السياق ذاته، قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، السبت، إن تهجير الفلسطينيين أمر غير مقبول، لكنه أوضح أن بلاده ستتعامل مع المدنيين بصورة إنسانية.

وتحدث شكري عن عمليات البناء التي وردت تقارير بشأنها على الحدود، قائلا "هذا أمر افتراضي تماما. نُجري دوما أعمالا للصيانة على حدودنا، لذا أعتقد أن ذلك بمثابة قفز إلى الاستنتاجات بخصوص ما تمثله تلك الأنشطة".

النيابة تستدعي رئيسة تحرير "مدى مصر" بعد تقرير "بيزنس" معبر رفح

(قانوني . مدى مصر)

استدعت نيابة استئناف القاهرة، رئيسة تحرير «مدى مصر»، لينا عطا الله، للمثول أمامها صباح الثلاثاء المقبل، 20 فبراير الجاري، للتحقيق معها في القضية رقم 22 لسنة 2023 حصر نيابة استئناف القاهرة.

الاستدعاء، الذي وصل لنقابة الصحفيين، الأربعاء الماضي، أتى بعد يومين من نشر «مدى مصر» تحقيقًا عن استحواذ رجل الأعمال، إبراهيم العرجاني، على بيزنس المرور من معبر رفح في الاتجاهين: خروج البشر من قطاع غزة، ودخول المساعدات والبضائع من مصر، فضلًا عن تربعه على عرش الأعمال التجارية في سيناء التي يت رأس تنظيمًا قبليًا مسلحًا ساعد الجيش في القضاء على الإرهاب فيها.

محامي الموقع، حسن الأزهرى، أشار إلى أن النيابة لم تخطر عطا الله بالاتهامات الموجهة لها، والتي سبق وتوقع أن تكون: «إدارة موقع بدون ترخيص» و«نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن القومي»، التي وجهها لها المجلس الأعلى للإعلام في أكتوبر الماضي، حين استمع لأقوالها على خلفية تقرير نشره «مدى مصر» وقتها، تناول سيناريوهات تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.

وأكد الأزهرى عدم وجود معلومات حول سبب تأجيل النيابة استدعاء عطا الله لأكثر من شهرين، وإعادة طلبها للتحقيق حاليًا، لافتًا إلى أنه يفترض أن توضح النيابة مع فتحها التحقيق، إن كانت هناك مستجدات تستدعي البدء فيه.

كانت النيابة استدعت عطا الله في نهاية نوفمبر الماضي، وطلب محامي نقابة الصحفيين وقتها تأجيل الجلسة، ثم أخطرت النقابة مسؤولي «مدى مصر» بتأجيل التحقيق حتى 6 ديسمبر الماضي، قبل أن يعلن النقيب، خالد البلشي، تأجيل النيابة التحقيق، دون تحديد موعد جديد.

الاستدعاء للتحقيق وقتها جاء بعد أسابيع من إعلان المجلس الأعلى للإعلام، في نهاية أكتوبر الماضي، إحالة «مدى مصر» للنيابة، بحسب بيان أعقب جلسة استماع حضرتها عطا الله وانتهت دون صدور قرار، وتضمن البيان إعلان المجلس حجب الموقع -المحجوب منذ ست سنوات بقرار من جهة غير معلومة- وربطه الإلكتروني لمدة ستة أشهر، «لممارسته النشاط الإعلامي دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس بالمخالفة للمادتين 6 و59 من القانون 180 لسنة 2018 ولنشره أخبارًا كاذبة دون التحري من مصادرها».

من جانبها أكدت عطا الله، عقب جلسة «الأعلى للإعلام»، أنها و«مدى مصر» ملتزمون بمواثيق الشرف الإعلامية المتعارف عليها عالميًا، وكذلك المعايير المهنية الصارمة التي يتبعها الموقع وفريق عمله، في ظل الإيمان الدائم بحق المواطنين في المعرفة والحصول على المعلومات.

مصر: ارتفاع نصيب المواطن من الدين الخارجي إلى 1444.5 دولارًا

(اقتصاد . العربي الجديد)

ارتفع نصيب المواطن من ديون مصر الخارجية إلى نحو 1444.5 دولارًا في الربع الأول من السنة المالية 2023/2024، مقابل 1360.7 دولارًا في الفترة ذاتها من العام المالي السابق.

وتبدأ السنة المالية في مصر بداية يوليو/ تموز من كل عام، وتنتهي آخر يونيو/ حزيران من العام التالي.

ونقلت صحيفة "البورصة" الاقتصادية المحلية، اليوم الأحد، عن بيانات حديثة للبنك المركزي المصري، أنّ مصر سددت 8.2 مليارات دولار في الربع الأول من العام المالي الحالي، أي في الفترة من بداية يوليو إلى نهاية سبتمبر/ أيلول 2023.

وتواجه مصر تحديات اقتصادية كبيرة، تتمثل بشحّ في العملة الأجنبية، وضغوط على الجنيه بعد تخفيض قيمته ثلاث مرات منذ مارس/ آذار 2022.

وتتجه الحكومة المصرية إلى فتح باب جديد للاقتراض عبر السندات من هونغ كونغ، كذلك ضمت عدداً من مقارّ الوزارات إلى الصندوق السيادي تمهيداً لبيعها في إطار سعي الحكومة لزيادة موارد النقد الأجنبي، في الوقت الذي توقعت فيه "ستاندرد آند بورز" أن ينخفض الجنيه المصري أمام الدولار قريباً من سعر السوق الموازية.

وبلغ الدين الخارجي لمصر نحو 164.5 مليار دولار بنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، يمثل الدين بالدولار منها نحو 68.3% والباقي 31.7% بعملات أجنبية أخرى.

وبلغ الدين المحلي الداخلي نحو 6.86 تريليونات جنيه (نحو 222 مليار دولار) في الربع الأول من 2023، وفقاً للبيانات المتاحة من وزارة التخطيط.

ويتعين على مصر، وفقاً للأرقام ذاتها، سداد 34.94 مليار دولار، هي قروض متوسطة وطويلة الأجل في 2024، بخلاف 30.3 مليار دولار قروضاً قصيرة الأجل، لكن بينها 16 مليار دولار ودائع عربية، و6.7 مليارات دولار لصندوق النقد الدولي.

ارتفاع الديون العربية على مصر

ووصل إجمالي الديون العربية على مصر إلى 48.4 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي، مقارنة بـ 46.2 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي.

وزادت أرصدة الودائع العربية قصيرة الأجل المودعة لدى البنك المركزي بنحو 600 مليون دولار لتصل إلى 16 مليار دولار مقارنة بـ 15.4 مليار دولار في يونيو 2023، لكن البنك وفقاً للصحيفة، لم يفصح عن الدولة المودعة، أو ما إذا كان ذلك تحت حساب تنفيذ إحدى صفقات برنامج الطروحات الحكومية.

وبنهاية سبتمبر 2023، استحوذت الإمارات على 22.2 مليار دولار من الديون العربية على مصر مقابل 20.9 مليار دولار في يونيو الماضي.

كذلك ارتفعت ودائع السعودية مع مصر نحو 300 مليون دولار، لتصل إلى 12.5 مليار دولار مقارنة بـ 12.2 مليار دولار في يونيو. فيما استقرت قروض الكويت عند 7.1 مليارات دولار، وقطر عند 4 مليارات دولار، بعدما مددت وديعة كانت مُستحقة في سبتمبر 2023 لمدة عام.

وزادت قروض الدول العربية الأخرى بنحو 600 مليون دولار إلى نحو 2.6 مليار دولار مقارنةً بملياري دولار بنهاية يونيو 2023.

(الدولار = 30.95 جنيهاً تقريباً)

مصر تتسلم 52 ألف طن قمح من روسيا عبر ميناء دمياط.. لصالح «السلع التموينية»

(اقتصاد . جريدة الوطن)

أعلنت هيئة ميناء دمياط، أن الميناء استقبل خلال الـ24 ساعة الماضية، 15 سفينة، وغادرت 15 أخرى، كما وصل إجمالي عدد السفن الموجودة بالميناء إلى 38، منها السفينة «PEMBE YASA» التي ترفع علم جزر مارشال، ويبلغ طولها 190 مترا وعرضها 30 مترا، القادمة من روسيا وعلى متنها حمولة تقدر بـ52500 طن من القمح لصالح هيئة السلع التموينية.

يأتي ذلك في إطار جهود الدولة وتأكيداً على جاهزية مرافق ميناء دمياط لاستقبال ناقلات القمح لضمان توافر السلع الاستراتيجية وتلبية احتياجاتها من القمح.

وبلغت حركة الصادر من البضائع العامة 42482 طناً تشمل 2300 طن كسب صويا و2209 طن ملح صلب و3608 طن رمل و3675 طن كلينكر و16797 طن يوريا و13893 طن بضائع متنوعة.

بلغت حركة الوارد من البضائع العامة 49679 طناً تشمل 1142 طن ذرة و3680 طن زيت طعام و1075 طن خشب زان و20214 طن قمح و3409 طن خردة و14232 طن فول و100 طن بضائع متنوعة و5827 طن حديد، وبلغت حركة الصادر من الحاويات 2910 حاويات مكافئة وعدد الحاويات الواردة 189 حاوية مكافئة في حين بلغ عدد الحاويات الترانزيت 1707 حاويات مكافئة.

رصيد صومعة الحبوب والغلل للقطاع العام بالميناء من القمح

ووصل رصيد صومعة الحبوب والغلل للقطاع العام بالميناء من القمح إلى 73763 طناً، بينما بلغ رصيده في مخازن القطاع الخاص 111301 طن، وغادرت 3 قطارات بحمولة إجمالية 3705 طن قمح متجهة إلى صوامع شبرا، بينما بلغت الشاحنات دخولا وخروجاً 6028 شاحنة.

مصر ترحب باعتماد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي ترشيح خالد العناني لمنصب مدير عام "اليونسكو"

(سياسية . الأهرام)

رحبت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية، بقرار المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في دورته الرابعة والأربعين التي عقدت بأديس أبابا، اعتماد ترشيح الدكتور خالد العناني مرشح مصر لمنصب مدير عام منظمة التربية والعلوم

والثقافة "اليونسكو".

واعتبرت مصر أن هذا الاعتماد يمثل دعماً مهماً للترشيح المصري، لاسيما بعد اعتماده من المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية العام الماضي، الأمر الذي يكفل دعم الكتلتين العربية والأفريقية للمرشح المصري.

محام ينشر قائمة تضم أكثر من 30 شخصا جرى التحقيق معهم بنيابة أمن الدولة

(قانوني . درب)

نشر المحامي الحقوقي محمد أحمد، عبر "فيسبوك" قائمة ضمت 32 شخصا جرى التحقيق معهم من قبل نيابة أمن الدولة العليا.

وفيما يلي قائمة الأسماء التي تم التحقيق معها في نيابة أمن الدولة العليا، وفق ما نشره المحامي الحقوقي، مساء السبت:

1. إبراهيم حسن أحمد حسين
2. أحمد حامد عبد الفتاح
3. أحمد حمدي محمد عبد العاطي
4. أسامة محسن محمد أحمد
5. بلال راشد رفاعي فتحي
6. حسام أمين يوسف عبد اللطيف
7. خالد محمد عبد العزيز أحمد
8. سامي محمد عبده إبراهيم
9. سعد محمود إمام عبد العزيز
10. سيد أحمد محمد عبد الله
11. السيد عبد السلام محمود أحمد
12. شريف أمين أسعد
13. شريف محمد عبد الحميد علي
14. عاطف الشوافي محمد محمد
15. عبد الرحمن جمال سلبي حمدي
16. عبد الرحمن شريف محمد سيد
17. عبد السلام مصطفى محمد الحفناوي
18. عبد الله رزق الشبراوي رزق
19. عبد الله رزق عبد النبي مسعود
20. عبد الله يوسف خليل المنير
21. علي أحمد السيد إبراهيم
22. محمد إسماعيل أحمد عبد السلام
23. محمد سامح عبد العال حسن
24. محمد عبد الغني محمد عبد الغني

25. محمد علي أمين أحمد علي
26. محمد فريد شوقي فايز
27. محمود أحمد محمد بدوي
28. مدحت عيد هليل خطاب
29. مها سلامة عبد الوهاب
30. ناصر محمود فتحي سلمان
31. هشام السيد محمد طه
32. ياسر صبري عبد العظيم محمد

يذكر أن نيابة أمن الدولة توجه للمتهمين على اختلاف أرقام القضايا المدرجين على ذمتها، اتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، والانضمام ومشاركة جماعة إرهابية.

بعضها سري للغاية.. مصر تكشف عن وثائق نادرة لحرب أكتوبر 1973

(سياسية . الجزيرة مباشر)

كشفت مصر وثائق نادرة لحرب خاضتها ضد "إسرائيل" في أكتوبر/تشرين الأول عام 1973.

ونشرت وزارة الدفاع المصرية عبر موقعها الإلكتروني، في وقت متأخر من مساء أمس السبت، الوثائق تحت عنوان "وثائق حرب أكتوبر 1973 (أسرار الحرب)".

وتسلط الوثائق الضوء على أسرار الحرب، منذ حرب يونيو/حزيران 1967 التي أسفرت عن احتلال إسرائيل لسيناء، مرورًا بالتخطيط الاستراتيجي العسكري.

وتكشف الوثائق عن تفاصيل من إدارة حرب 1973 بمراحلها حتى وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية، ودور الإعلام والهيئات الدولية والإقليمية.

واحتفلت مصر في أكتوبر الماضي بمرور 50 عامًا على حرب 1973.

ولم تفصح وزارة الدفاع المصرية عن سبب نشر تلك الوثائق بعد أشهر من الاحتفال بانتصارات أكتوبر التي عادة ما تكون شعبية ورسمية داخل البلاد وخارجها.

السجن المشدد 15 سنة على 22 مصرياً بينهم طفل بقضية "مذبحة فض رابعة"

(قانوني . العربي الجديد)

أصدرت محكمة النقض المصرية (أعلى محكمة تقاض)، اليوم الأحد، حكماً برفض الطعن المقدم من 22 مصرياً، على حكم سجنهم المشدد 15 سنة، على خلفية الادعاء باتهامهم بارتكاب جرائم التجمهر في اعتصام رابعة العدوية، للاعتراض ورفض الانقلاب العسكري الذي وقع في مصر في 3 يوليو/ تموز 2013، في القضية المعروفة إعلامياً بـ"مذبحة فض اعتصام رابعة العدوية".

وأيدت المحكمة حكم سجنهم المشدد 15 سنة على جميع المتهمين، ليصبح بذلك حكماً نهائياً باتاً لا طعن عليه أمام أي درجة تقاض أخرى.

وضمنت قائمة أسماء المؤيد سجنهم كلاً من شعبان سعيد محمد علي، وعبد الكريم حافظ أحمد، ومحمود عبد الرحمن محمد عبد الرحمن، وأبو بكر الصديق فراج، ومحمد خليفة محمد خليفة، وعبد الله محمد علي محمد، وهاني محمد محمد حسنين، ورجب عبد الحميد إبراهيم، ومحمد مصطفى أبو بكر أحمد، ومجدي عبده الشبراوي، وأحمد عبد الرحيم أحمد، وعمرو شوقي كيلاني، وشفيق سعد شفيق سيد، وأحمد السيد عبد الرحيم الجاويش، وعمر شعبان زيدان، ورياض أحمد محمد محمد، والصاوي رمضان محمد، وأحمد حسن إبراهيم فوده، وحسني علي علام، وماهر مبروك عبد الحميد، ومحمود عبد الجليل عبد الرازق، والسيد محمد إبراهيم طه.

طفل ضمن المحكوم عليهم في قضية مذبحة فض رابعة وقالت هيئة الدفاع إن من بين الصادر ضدهم حكم بالسجن المشدد طفل "حدث" لم يصل السن القانوني لمحاكمته أمام محاكم الجنايات وقت وقوع الأحداث.

وصدر الحكم من دائرة الطعون الأحد "أ" بمحكمة النقض، برئاسة المستشار حمد عبد اللطيف، وعضوية المستشارين خالد مقلد ومحمد قنديل ورافع أنور ومصطفى الحميلي، وسكرتارية هشام عبد القادر وأحمد حسن جوده.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد أصدرت في وقت سابق حكماً على 739 من رافضي عزل الجيش الرئيس الراحل محمد مرسي من منصب رئيس الجمهورية، على خلفية القضية المعروفة إعلامياً بـ"مذبحة فض اعتصام رابعة العدوية".

وقضت المحكمة بإعدام 75 شخصاً من المتهمين في القضية، والسجن المؤبد 25 سنة على المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع و46 آخرين، والسجن 10 سنوات على أسامة محمد مرسي نجل الرئيس محمد مرسي، والسجن 5 سنوات على المصور الصحفي "شوكان"، وانقضاء الدعوى الجنائية بحق 5 معتقلين لوفاتهم داخل المعتقل.

وقضت المحكمة أيضاً بالسجن 10 سنوات على 32 معتقلاً حدثاً "طفلاً" في القضية، كما قضت المحكمة أيضاً بمعاقبة 364 معتقلاً بالسجن المشدد لمدة 15 سنة، وقضت المحكمة كذلك بالسجن المشدد 5 سنوات على 214 آخرين في القضية.

وخلت قائمة الاتهام من رجال الأمن والجيش، الذين أشرفوا ونفذوا عملية فض الاعتصام، التي خلقت أكثر من ألف قتيل، من المعتصمين المدنيين السلميين في أكبر مذبحة شهدتها التاريخ المعاصر المصري.

واقترنت القائمة على قيادات جماعة الإخوان المسجونين في مصر، والمتهمين بالتحريض على الاعتصام والتخريب، وتعطيل المرافق العامة والطرق، بالإضافة إلى بعض القيادات الموجودة في الخارج، وأنصار الاعتصام، فضلاً عن معظم الأفراد الذين شاركوا في الاعتصام، وتم اعتقالهم خلال عملية الفض.

ومن المتهمين المرشد العام لجماعة الإخوان محمد بديع، والنواب السابقون عصام العريان ومحمد البلتاجي وعصام

سلطان، وعضو مكتب الإرشاد عبد الرحمن البر، والوزيران السابقان أسامة ياسين وباسم عودة، والقياديان الإسلاميين، عاصم عبد الماجد، وطارق الزمر، والداعيان صفوت حجازي ووجدي غنيم.

كما تضم القائمة المصور الصحافي، محمود أبوزيد، الشهير بـ "شوكان" الذي طالبت نقابة الصحفيين المصريين أكثر من مرة بإخلاء أسبيله في القضية، لعدم وجود أي صلة تنظيمية بينه وبين جماعة الإخوان، ووجوده في مكان الاعتصام لأداء عمله.

وبخلاف ذلك تضم القائمة العشرات من رجال الدين والشيوخ وأساتذة الجامعات والأطباء وأئمة المساجد والمهندسين والمحامين والصيادلة والطلاب وعدداً من المسؤولين إبان حكم الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، وغيرهم من فئات المجتمع.

ويحاكم المتهمون في القضية رغم كونهم معتدى عليهم، وارتكب بحقهم أكبر مذبحه في التاريخ المعاصر في مصر، خلال عملية مذبحه فض اعتصام رابعة العدوية، ورغم سقوط أقارب وأهالي وأصدقاء ومعارف المتهمين، إلا أن السلطات المصرية لم تكتف بالانقلاب على الشرعية والمذبحه الدموية، بل حوالت ذويهم إلى متهمين وجناة وأحالتهم للمحكمة.

مصر تتقدم بمذكرة لمحكمة العدل الدولية حول ممارسات "إسرائيل" في الأراضي المحتلة.. والمرافعة 21 فبراير

(سياسية . جريدة الشروق)

أعلن ضياء رشوان أن مصر ستشارك في الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية حول السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، لافتاً إلى تقديم مصر مذكرة للمحكمة، وستقدم مرافعة شفهية أمام المحكمة يوم 21 فبراير 2024.

وأضاف رشوان، أن المرافعة الشفهية تتضمن تأكيد اختصاص محكمة العدل الدولية بنظر الرأي الاستشاري، باعتبار الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد الأجهزة المخولة وفقاً لميثاق المنظمة بطلب رأي استشاري من المحكمة، ونظراً لأن الأمر يتناول الأبعاد القانونية للمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المخالفة لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأوضح أنه فيما يتعلق بموضوع الرأي الاستشاري، تشمل المذكرة المصرية تأكيد عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي الذي دام أكثر من 75 عاماً بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وكذلك سياسات ضم الأراضي وهدم المنازل وطرد وترحيل وتهجير الفلسطينيين، بالمخالفة للقواعد الآمرة للقانون الدولي العام، ومنها حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحظر الاستيلاء على الأراضي من خلال استعمال القوة المسلحة. كما تتضمن المذكرة رفض سياسات الاضطهاد والتمييز العنصري وغيرها من الممارسات الإسرائيلية، التي تنتهك بشكل صارخ مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأنهاى رئيس الهيئة العامة للاستعلامات تصريحاته، بأن المذكرة والمرافعة المصرية تطالبان المحكمة بتأكيد مسؤولية إسرائيل عن كل تلك الأفعال غير المشروعة دولياً، بما يحتم انسحاب إسرائيل بشكل فوري من الأراضي

الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس، وتعويض الشعب الفلسطيني عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لتلك السياسات والممارسات غير المشروعة دولياً، فضلاً عن مطالبة كل دول العالم والمجتمع الدولي بعدم الاعتراف بأي أثر قانوني للإجراءات الإسرائيلية والكف عن توفير الدعم لإسرائيل، واضطلاع المنظمات الدولية والأمم المتحدة بمسئولياتها في هذا الصدد.

وزير السياحة: 5% زيادة في أعداد السائحين خلال يناير 2024

(اقتصاد . القاهرة 24)

قال أحمد عيسى وزير السياحة والآثار، إن أعداد السائحين زادت خلال شهر يناير الماضي 5%، وذلك بسبب برامج التحفيز الخاصة بالسياحة والطيران خلال الفترة الماضية.

وأضاف وزير السياحة والآثار خلال مؤتمر صحفي لافتتاح برج الرملة والحداد بقلعة صلاح الدين الأيوبي بالقاهرة، أن زيارة رئيس البرازيل لمصر زيارة تاريخية، لافتاً إلى أن حصة مصر من السوق البرازيلي تصل إلى 1.3 وتطلع إلى زيادتها خلال الفترة المقبلة.

وأشار عيسى، إلى أنه خلال الربع الرابع من العام الماضي حققنا نمواً كبيراً في أعداد السياحة الوافدة إلى مصر، رغم الوضع الجيوسياسي وأحداث غزة، حيث إن المنتج السياحي المصري يعتبر من أفضل البرامج السياحية.

وتابع وزير السياحة أن هيئة تنشيط السياحة تخطط لتطوير المنتج السياحي خارج مصر، وذلك لزيادة عدد الوفود السياحية المقبلة إلى مصر، متابعاً: أن هذا المنتج يساهم في تطوير مسار الزيارة داخل قلعة صلاح الدين الأيوبي، معلقاً: هذا البرنامج يجعل مدة زيارة القلعة للأجانب 3 ساعات كاملة بدلا من ساعة.

برج الرملة والحداد

ويذكر أن برج الرملة يرجع تاريخه إلى عصر السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي، وهو على هيئة ثلاثة أرباع دائرة، ويتكون من طابقين وسطح كشف سماوي، كل طابق يتكون من قاعدة يتعامد عليها ثلاثة أذرع بكل ذراع مزغل، وقد تم توسعة البرج في عصر السلطان العادل الأيوبي، بحيث تحولت المزاول إلى فتحات أبواب تفضي إلى حجرات مستطيلة مغطاه بأقبية وتنتهي كل حجرة بفتحة مزغل.

وصول شحنة مساعدات إنسانية مصرية إلى جنوب السودان

(سياسية . الأهرام)

تم توجيه شحنات من المساعدات الإنسانية إلى جمهورية جنوب السودان الشقيقة، وذلك للتخفيف من معاناة

الأشقاء الجنوب سودانيين بسبب التداعيات المستمرة للفيضانات في عدد من الولايات بالبلاد، وكذا لمواجهة الضغوط المتزايدة الناجمة عن استمرار توافد العائدين واللاجئين إلى البلاد بسبب الأزمة السودانية الراهنة.

تشمل المساعدات المصرية -التي وصلت إلى مطار جوبا الدولي- طرود تحتوي على كميات كبيرة من الأدوية والمستلزمات الطبية، والمواد الغذائية الأساسية، والخيام المضادة للمياه.

وتلقت المساعدات كل من وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في جنوب السودان، وكذا مؤسسة Concern السودان بجنوب الأولى السيدة برعاية فئسرت والتي South Sudan.

وتلقى السفير المصري لدى جنوب السودان معترز مصطفى عبد القادر اتصالاً من السيدة الأولى في جنوب السودان نقلت فيه أسمى تحياتها وشكرها العميق لمصر حكومة وشعباً، وعبرت عن بالغ تقديرها للاستجابة السريعة من جانب الرئيس عبد الفتاح السيسي لمطلب بلادها، وهو أمر ليس بالجديد على العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين.

خلال استقبال السفير المصري وبصحبه وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث بجنوب السودان ATAK ALBINO وممثلي مؤسسة Sudan South Concern، أكد عبد القادر أن هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من الروابط التاريخية بين شعبي مصر وجمهورية جنوب السودان الشقيقة، وتعزيزاً للعلاقات الأخوية التي تجمع الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس سالفاً كبير ميارديت، وتأكيداً للحرص المصري المتواصل على دعم جنوب السودان على الرغم من تنامي التحديات الاقتصادية والأوضاع الإقليمية المتفاقمة، وفي ظل التحديات الاقتصادية والمعيشية التي تواجهها جنوب السودان.

في المقابل، نقل وزير الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث بالنيابة عن الرئيس سالفاً كبير أسمى عبارات التقدير لأخيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، معرباً عن خالص تقدير بلاده لهذه الخطوة الكريمة التي قامت بها مصر لدعم أشقائها في جنوب السودان في ظل محنتها الإنسانية بسبب الفيضانات وتوافد قرابة 600 ألف عائد ولاجئ إلى البلاد في مناطق مختلفة بسبب الأزمة السودانية، والتي تضررت منها مصر أيضاً، إلا أنها ورغم ذلك لم تبخل عن مساعدة جنوب السودان.

وعبرت ULANG MARY النائبة البرلمانية والمدير التنفيذي لمؤسسة Sudan South Concern عن خالص شكرها وامتنانها للاستجابة المصرية السريعة لتوفير احتياجات عاجلة من المساعدات الإنسانية لمساعدة المواطنين الجنوبيين المتضررين من الأزمة السودانية، وخاصة للفئات الهشة والمستضعفين.